



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### أوراق في السياسات النقدية الدولية



د. عبد الأمير رحيمة العبود

## د. عبد الأمير رحيمة العبود\*: حول تطور موقع الدولار في الاقتصاد الدولي

عند استعراض تطور النظام النقدي الدولي، يُلاحظ أن قاعدة الذهب قد استمرت في التطبيق حتى نشوب الحرب العالمية الأولى، إذ كان الذهب هو أساس العملات الدولية، وقد كانت المعاملات الدولية طيلة تلك الفترة تُسدّد بالذهب، ومن خصائص ذلك النظام أنه يتلافى العجز المستديم في ميزان المدفوعات تلقائياً تتعدّم فيه الحاجة إلى تدخل الدولة.

ولكن هذا النظام قد توقف عن التطبيق عند نشوب الحرب العالمية الأولى، لأن هذه الحرب قد استنزفت أموالاً طائلة من الدول المتحاربة: إنكلترا وفرنسا وروسيا وألمانيا، وهو ما اضطر تلك الدول إلى أن تطرح في التداول أوراقاً نقدية لا تُقابلها أرصدة من الذهب ولا تتناسب مع قيم السلع المتوفرة في الأسواق.

وكانت النتيجة المتوقعة هي ارتفاع الأسعار، ولذلك أصبحت هذه الدول عاجزة عن تصريف الأوراق النقدية حسبما ترمز إليه من الذهب لأنها لو عملت ذلك لتسرّب ما يتوفر لديها من احتياطي ذهبي إلى الخارج.



## أوراق في السياسات النقدية الدولية

وبالرغم من أن بعض هذه الدول قد عاد إلى تطبيق قاعدة الذهب من جديد بعد عام 1925 بعد تحسُّن أوضاعها الاقتصادية، ولكن أزمة 1929 قد خلقت أعباء اقتصادية جديدة أصبح من العسير مجابتهها مع الاستمرار في تطبيق قاعدة الذهب، ولهذا خرجت إنكلترا عام 1931 عن تلك القاعدة وتبعتها بقية دول العالم. وما أن حلَّ عام 1936 حتى خرجت آخر هذه الدول وهي كل من فرنسا وبلجيكا وهولندا وسويسرا عن تطبيق قاعدة الذهب.<sup>(1)</sup>

وبقيت الكثير من هذه الدول طيلة الفترة منذ 1929 تدور في دوامة العجز في ميزان المدفوعات التي اقترنت بانهيار أسعار الصرف لعملاتها الوطنية. وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية تعرّضت اقتصاديات الدول المتحاربة مرة أخرى إلى الانهيار من جراء اتساع نفقات الحرب.

ولو توقفنا برهة أمام ميزان القوى الدولية عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية لوجدنا انهياراً عنيفاً في الأوضاع الاقتصادية للدول الأوروبية المشتركة في تلك الحرب خاصة كل من إنكلترا وفرنسا وألمانيا وروسيا وإيطاليا، وتدهور شديد في أنظمتها النقدية، يقابل ذلك انتعاش كبير في الأوضاع الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، التي لم تتسرب إليها ويلات الحرب وأثار الأزمات الاقتصادية.

وفي سبيل معالجة هذا الانهيار الذي حصل في النظام النقدي الدولي عُقد مؤتمر برتن وودز في 22 حزيران عام 1944 واشتركت فيه 44 دولة في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وبقية الدول المتطورة.

وكان الهدف من انعقاده هو وضع الأسس لنظام نقدي دولي يضمن الاستقرار في أسعار صرف العملات ويساعد على نمو المعاملات الدولية.

وقد تمخّض المؤتمر عن إنشاء منطمتين دوليتين هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، تقوم الأولى بتقديم القروض القصيرة الأجل والاستشارات للدول الأعضاء التي



## أوراق في السياسات النقدية الدولية

تساعدها على تقويم أنظمتها النقدية وتحقيق الاستقرار في أسعار صرف عملاتها، بينما تقوم الثانية بتقديم القروض الطويلة الأجل التي تساعد أعضائها على القيام بمشاريع التنمية والإعمار. لقد وضع مؤتمر برتن وودز من خلال إنشائه لهاتين المنظمتين الأسس للنظام الدولي آنذاك الذي تحددت معالمه باعتبار الذهب والدولار هما القاعدة لنظام النقد الدولي والسيولة الدولية. ورُبطَ سعر صرف الدولار بالذهب بسعر تعادل ثابت والتزام كافة الدول الأعضاء بتحديد سعر صرف عملاتها إما بالذهب أو بالدولار الأمريكي.

والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت هي الدولة الوحيدة آنذاك التي التزمت بصرف الدولار المعروض في التداول من قبل البنوك المركزية بسعر ثابت قدره 35 دولار للأونصة الواحدة (الأونصة تساوي 31 غرام من الذهب).

ولهذا السبب أصبحت الاحتياطات النقدية للعملات الوطنية لأغلب دول العالم تتكون بنسب كبيرة من الدولار الأمريكي الى جانب الذهب والباون الإسترليني والسندات الحكومية. ويعود السبب وراء تنويع الدولار الأمريكي ملكاً فوق عرش العملات من خلال مؤتمر برتن وودز هو بروز دور الولايات المتحدة الأمريكية بسبب هيمنتها على نشاط منظمتي صندوق النقد الدولي في ذلك الوقت ولأنّ الولايات المتحدة الأمريكية كانت تتمتع بالإنتاجية المرتفعة والإنتاج الكبير والقوة التنافسية في تكاليف الإنتاج، والفائض المتزايد في الميزان التجاري وميزان المدفوعات ووفرة الذهب في الداخل.

ولهذا فإنّ الذي حصل بعد انعقاد مؤتمر برتن وودز واستمر لغاية السبعينات من القرن الماضي هو تدفق الدولارات على الأسواق الدولية، ومنها تشكلت نسبة عالية من الاحتياطات النقدية الدولية، وأصبح الدولار يلقي قبولاً متزايداً من قبل كافة دول العالم كوسيلة لتسوية المعاملات الدولية. بل أنّ نسبة متزايدة من الدولارات التي كانت تخرج من الولايات المتحدة الأمريكية ما كانت تعود إليها، وإنما راحت تستقر في الأسواق الدولية لغرض تسوية المعاملات الدولية، كما استقرت كميات ضخمة منها في الأسواق الأوروبية وكوّنت سوق الدولار الأوربي (اليورو دولار).



## أوراق في السياسات النقدية الدولية

إلا أنّ هذا المشهد من النظام النقدي الذي تميز بالاستقرار النسبي للمعاملات الدولية، قد تغير بعد مطلع السبعينات من القرن الماضي بسبب تفاقم الإنفاق العسكري للولايات المتحدة الأمريكية بعد أن أصبحت تمتلك قرابة 375 قاعدة عسكرية موزعة في 11 بلداً منذ نهاية الخمسينات، إضافة الى قيام الشركات الأمريكية بزيادة استثماراتها في الخارج. وكانت حصيلة ازدياد ذلك الإنفاق هو توسع العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي منذ عام 1958.

وقد كان لذلك بطبيعة الحال تأثيراً واسعاً على موقع الدولار في الاقتصاد الدولي، بعد أن أصبحت الولايات المتحدة تُنفق في الخارج لسنين عديدة أكثر مما تحصل عليه من الخارج، وكان لزاماً عليها أن تدفع الفرق بالدولارات التي كانت كالذهب في كل مكان.

وقد تسبب ازدياد عرض الدولارات الأمريكية في الخارج وتدهور قوتها الشرائية في دفع البنوك المركزية لدول عديدة الى إبدال تلك الدولارات بالذهب خوفاً من تدهور أسعار صرفها، وكانت النتيجة المتوقعة هي تدفق الذهب بكميات كبيرة من الولايات المتحدة الأمريكية نحو الخارج حتى انخفض حجم احتياطي الذهب فيها من 20 مليار دولار في عام 1950 الى 14.5 مليار دولار في عام 1970.<sup>(2)</sup>

ولو وضعنا نُصب أعيننا حجم الديون القصيرة الأجل والطويلة الأجل على الولايات المتحدة الأمريكية، وما تحتفظ به دول العالم آنذاك من الدولارات كاحتياطيات نقدية لتصورنا حجم الكارثة التي قد تحل بالولايات المتحدة لو طالبت تلك الدول بصرف دولاراتها بالذهب.

وكمحاولة لإنقاذ الدولار أعلن (ريتشارد نيكسون) رئيس الولايات المتحدة آنذاك بتاريخ 15 آب 1971 برنامج الشهير الذي تضمن إيقاف التزام الولايات المتحدة بصرف الدولارات الأمريكية حسب السعر البالغ 35 دولار لكل أونصة (31 غرام من الذهب) وهو السعر الذي سبق وإن أقره مؤتمر برتن وودز.

إضافة إلى تطبيق عدد من الإجراءات الاقتصادية التي لم تفلح في معالجة أزمة الدولار علاجاً جذرياً، بل إن الذي حصل فيما بعد هو الاستمرار في تدهور الدولار ورفضه في الأسواق



## أوراق في السياسات النقدية الدولية

الدولية، وأصبحت عملات غالبية دول العالم ومنها الدولار الأمريكي تتحدد وفقاً لتيارات العرض والطلب، بعد أن أخذت تلك الدول بتطبيق قاعدة التعويم لعملاتها.<sup>(3)</sup>

لقد بُذلت لغاية الثمانينات من القرن الماضي جهود متعددة للحد من تقادم هذه الأزمة، كتشكيل لجنة العشرين، ودعم مساعي صندوق النقد الدولي في إصدار حقوق السحب الخاصة وكذلك إنشاء الاتحاد الأوروبي الذي انضمت إليه قرابة 12 دولة أوروبية وأخذ من عملة (اليورو) عملة رسمية لكافة الدول المنظمة لذلك الاتحاد.

وبالرغم من بروز اليورو والين الياباني كعملات دولية ازداد استخدامها في تسوية المعاملات الدولية الى جانب الدولار، لكن تلك الإجراءات لم تفلح في معالجة الاختلال في النظام النقدي الدولي، وتزايد الانهيار في أسعار صرف الدولار الأمريكي، كما عجز ما يتوفر من عملات مقبولة دولياً في تلبية الطلب المتزايد على السيولة الدولية، بل إن الذي حصل منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، وبعد بروز تطبيقات السوق الحرة بناءً على منطلقات المدرسة الليبرالية الحديثة التي توسعت تطبيقاتها في عهد كل من رئيسة الوزراء الإنكليزية "تاتشر" والرئيس الأمريكي "ريغان"<sup>(4)</sup> هو انحسار دور الدولة في تنظيم البنوك المركزية في الإشراف على البنوك وحركة رؤوس الأموال التي تسببت في تقادم المضاربات في الأسواق الدولية للأسهم والسندات وحركة رؤوس الأموال وكذلك تقادم أزمة السوق العقارية في الاقتصاد الأمريكي، والتي انعكست في تقادم تيارات العرض والطلب على العملات الدولية وظهور الانهيار في أسعار صرف العديد منها، بخاصة الدولار الأمريكي الذي بلغ سعر صرفه مقوماً بالذهب 313 دولار للأونصة الواحدة بتاريخ 1985/5/3 بعد أن كان سعر الأونصة هو 35 دولار لغاية 1971.<sup>(5)</sup>

والآن لو أردنا تقييم موقع الدولار في الاقتصاد الدولي في الوقت الحاضر، ونحن في مطلع عام 2018 فينبغي علينا دراسة مجموعة من المؤشرات ذات التأثير:



## أوراق في السياسات النقدية الدولية

أولاً: إنَّ سعر صرف الأونصة الواحدة من الذهب بتاريخ 20/12/2017 بلغ 1285 دولار أمريكي<sup>(6)</sup> وعند مقارنة هذا السعر بالسعر الذي أقرّه مؤتمر برتن وودز والتزمت الولايات المتحدة الأمريكية بتطبيقه لغاية عام 1971 والذي كان 35 دولار لكل أونصة فإنَّ هذا يعني أنَّ سعر صرف الدولار حالياً لا يعادل سوى 2.7% من قيمته مقيماً بالذهب فقط، وهذا بحد ذاته يشير الى أحد مظاهر الانهيار في سعر صرف الدولار الأمريكي.

لكننا ينبغي أن لا نعتمد على سعر الذهب فقط لتقييم سعر صرف الدولار، إذ أنَّ إنتاج الذهب عالمياً لم ينمُ بوتيرة تتعادل مع معدلات النمو العالمية التي حصلت في حجم التجارة والمعاملات الدولية، وما كانت تتطلبه من زيادة كبيرة في حجم السيولة الدولية خلال هذه المرحلة واقتران ذلك بازدياد الطلب العالمي على الذهب لأغراض الصناعة والاكتناز وهو ما تسبب في ارتفاع أسعار الذهب في الأسواق العالمية ارتفاعاً شامخاً.

والجدير بالذكر هو أن الولايات المتحدة الأمريكية قد كانت في سياساتها المالية تدعم دائماً تخفيض سعر صرف الدولار لما له من دور كبير في تشجيع الصادرات الأمريكية، وذلك لدوره في تخفيض كلف تلك الصادرات حينما تُدفع بعملة أخرى غير الدولار الأمريكي، ولأنَّ لذلك دور في زيادة الإنتاج والتشغيل وتقليص حجم البطالة فضلاً عن دوره في تقليص حجم الديون الخارجية.

لقد أصبح تخفيض سعر صرف الدولار أحد السياسات التي يدعو الى تطبيقها الرئيس الأمريكي الحالي "دونالد ترامب"<sup>(7)</sup>.

ثانياً: عند تأمل حالة الاقتصاد الأمريكي ومنزلته في الاقتصاد الدولي في المرحلة الراهنة ومقارنتها بما كانت عليه إبان مرحلة الأربعينات والخمسينات وحتى الستينات من القرن الماضي نلاحظ أن هذا الاقتصاد قد فقد الكثير من المزايا التي انفرد بها في ذلك الوقت الذي أُعتبر فيه الاقتصاد الأقوى في العالم، وذلك بسبب عوامل كثيرة في مقدمتها ازدياد الإنفاق العسكري الذي تجاوز 611 مليار دولار في عام 2016 وهو يشكل بذلك 36% من مجمل الإنفاق العسكري



## أوراق في السياسات النقدية الدولية

العالمي<sup>(8)</sup>. وكذلك ازدادت هجرة رؤوس الأموال الأمريكية والمؤسسات الإنتاجية الأمريكية نحو الخارج لأغراض الاستثمار.

كما بلغ حجم ديون الولايات المتحدة الأمريكية لصالح المؤسسات الأجنبية قرابة تسعة عشر ترليون من الدولار الأمريكي في عام 2016<sup>(9)</sup> منها فقط لصالح الصين ثلاثة ترليونات دولار ولصالح اليابان قرابة 1.2 ترليون دولار. وتشير بعض الدراسات الى أن حجم هذه الديون قد ازداد زيادة كبيرة في عام 2017، وقد اقترن ذلك في زيادة العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات الأمريكية بمستويات عالية، وكان لذلك بطبيعة الحال دور في ازدياد عرض الدولارات الأمريكية في الأسواق الدولية وانخفاض أسعار صرفها بنسب متزايدة.

**ثالثاً:** يؤدي انخفاض سعر صرف الدولار الى تعرّض بقية دول العالم الى أضرار كبيرة سواءً تلك التي تحتفظ بالدولار كاحتياطي نقدي وكذلك تلك التي تمتلك أصول واستثمارات داخل الولايات المتحدة مقومة بالدولار الأمريكي ذلك لأن هذا الانخفاض سوف يؤدي الى انخفاض قيمة تلك الدولارات مقومة بغير الدولار الأمريكي. فضلاً عما يسببه من أضرار بصادرات تلك الدول.

وتعتبر الصين المتضرر الأكبر من انهيار أسعار صرف الدولار وذلك لكونها أكبر مستثمر داخل الولايات المتحدة الأمريكية وأكبر مشتري لسندات الحكومة الأمريكية ولأن ما تمتلكه من احتياطي نقدي بالدولار الأمريكي يتجاوز الثلاثة ترليونات من الدولارات<sup>(10)</sup> ولأن السوق الأمريكية هي الأكبر شراءً للبضائع الصينية المستوردة، فلو اضطرت الصين الى التخلص مما تملكه من الدولارات الأمريكية فليسوف يزداد عرض تلك الدولارات زيادة كبيرة وينخفض سعر صرفها انخفاضاً هائلاً وسوف تكون خسائر الصين كارثية.



## أوراق في السياسات النقدية الدولية

رابعاً: وبالرغم من ذلك لا يزال الدولار الأمريكي هو الأكثر استخداماً في تسوية المعاملات الدولية وتكوين احتياطيات دول العالم من العملات الأجنبية إذ أنه يشكل في الوقت الحاضر قرابة 62% من احتياطيات دول العالم من العملات الأجنبية، وإنَّ قرابة (11) 80 % من مجمل عمليات مبادلات النقد الأجنبي في العالم يُنجز بالدولار، وإنَّ 50% من صادرات دول العالم بضمنها البترول تُسدَّد بالدولار. (12)

ويعود السبب في هذا الطلب المتزايد على الدولار الأمريكي الى غياب البديل المرغوب والأسهل استخداماً في المعاملات الدولية، ذلك لأن الذهب كما ذكرنا سابقاً لم يتوفر بكميات ملائمة لمتطلبات السيولة الدولية، واليورو وهو العملة الثانية التي تحتل حالياً 25% من الاحتياطيات الدولية تشوبه أيضاً العديد من المشاكل بسبب تعرُّض عدد من دول الاتحاد الأوروبي الى الأزمات. (13) ولم تتوفر في بقية العملات المطلوبة دولياً كالباون الإسترليني والين الياباني وغيرها من العملات المطلوبة دولياً ذات المزايا التي يتمتع بها الدولار الأمريكي إضافة الى أن الدولار الأمريكي تقف ورائه وتدعمه قوة الاقتصاد الأمريكي الذي لا يزال من أقوى اقتصاديات العالم رغم ما يتعرُّض إليه من مشاكل، فضلاً عما يتميز به الاقتصاد الأمريكي من تطوُّر كبير في حجم الإنتاجين الصناعي والزراعي وأنه لا يزال يُحتسب من أكثر اقتصاديات دول العالم تصديراً واستيراداً.

**خامساً:** وإزاء ما حصل من أزمات اقتصادية سواءً عند الولايات المتحدة الأمريكية أو عند غيرها من الدول الأوروبية، فقد برزت على الطرف الثاني العديد من الدول الناهضة وهي كل من الصين والهند والبرازيل وروسيا وإلى جانبها اليابان ودول شرق آسيا والعديد من الدول النامية، التي تتميز اقتصادياتها بالانتعاش والنمو السريع واستيعاب التكنولوجيا الحديثة، وازدياد الطلب على منتجاتها في الأسواق الدولية، وظهور الفائض في موازين مدفوعاتها، لكنها جميعاً تعاني من انهيار أسعار صرف الدولار والجدير بالذكر هو أن الصين هي المتضرر الأكبر من انهيار أسعار صرف الدولار بسبب هذا الاحتياطي الضخم الذي تحتفظ به من الدولار، وقد بذلت



## أوراق في السياسات النقدية الدولية

الصين منذ عدّة سنين الجهود لبيع صادراتها على عدّة دول بالعملة الصينية (اليوان الصيني) ويبدو إنها لم تُفضّل التوسع في ذلك لأنه يؤدي الى زيادة الطلب على اليوان الصيني وارتفاع سعر صرفه، وعندئذٍ ترتفع كلفة الصادرات الصينية وتقل منافستها في الأسواق الدولية وغيرها من عوامل الخلل في النظام النقدي الدولي.

إنّ هذه الدول مُرشحة الآن لكسب الرهان حول توسيع موقعها في الاقتصاد الدولي وسوف يكون لها بالتأكيد موقع مؤثر في نظام النقد الدولي في المستقبل.

ومن خلال دراسة كل هذه المؤشرات نستنتج بأن الدولار لا يزال من أكثر العملات قبولاً سواءً لتسوية المعاملات الدولية، أو لتكوين الاحتياطيات الدولية لمختلف دول العالم لما يتمتع بها من سهولة وقبول في تقييم السلع والخدمات وكذلك تسوية قيم المعاملات في كافة أنحاء العالم، ولتوفره بكميات كبيرة حسب الطلب في الأسواق الدولية ولهذا درجت السلطات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية منذ فترة طويلة الى طبع الدولار الورقي في مطابعها بكميات غزيرة دون أن تكلفها تلك الدولارات سوى الحبر والورق وكُلف الطبع، والعالم يتلهّف في مختلف بقاعه الى قبول هذه الكميات الهائلة من الدولارات، دون التمعّن والتفكير في قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على سداد قيمة هذه الأوراق النقدية بما تقابله من قوى شرائية على شكل سلع أو خدمات أو أية قيم مالية مقبولة دولياً الى حاملي تلك الأوراق حينما تجلّ ساعة المطالبة بذلك بعد أن وصلت ديون الولايات المتحدة الخارجية إلى ما يزيد عن تسعة ترليونات من الدولارات كما ذكرنا سابقاً.

في كل الأحوال فإنّ هذه الحقيقة تؤكد لنا بالنسبة لما يحيط موقع الدولار وقبوله في المعاملات الدولية في الوقت الحاضر من جهة، واقتران ذلك بالأزمات الاقتصادية التي تُعاني منها الولايات المتحدة والزيادة الهائلة في حجم ديون الولايات المتحدة تجاه دول العالم من جهة أخرى، بوجود أزمة نقدية مالية دولية مجمدة لم تظهر للعلن في الوقت الحاضر ولا يعلم أحد متى تنفجر، وماذا سيحلّ بالدولار حالما تنفجر تلك الأزمة، حينما تطالب دول العالم الدائنة من الولايات المتحدة الأمريكية بسداد ديونها المتفاقمة هذه والمقومة بالدولار بما تقابله من سلع



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### أوراق في السياسات النقدية الدولية

وخدمات ووسائل مالية مقبولة دولياً، هل تستطيع الولايات المتحدة عندئذٍ تلبية تلك المطالبات، وماذا سوف يحل بالدولار؟

كُلُّ هذه الأمور توكِّد لنا الحاجة في الوقت الحاضر الى إصلاح النظام النقدي الدولي الراهن وبخاصة إجراء الإصلاحات في هيكل صندوق النقد الدولي وسياساته، وكذلك إيجاد بدائل جديدة لتسوية المعاملات الدولية عوضاً أو على الأقل الى جانب الدولار وبقيّة العملات الدولية التي يجري الاعتماد عليها حالياً. وكذلك الحد من تحكّم الولايات المتحدة الأمريكية في سياسات ونشاطات المنظمات النقدية الدولية وتوجيهها حسب مصالحها، إضافةً الى توسيع الدول الناهضة والعديد من الدول النامية في رسم سياسات هذه المنظمات ونشاطاتها.

(\* باحث اقتصادي مقيم في المهجر، وزير الزراعة العراقي الاسبق

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر. 10 كانون الثاني 2018

<http://iraqieconomists.net/ar/>

### الهوامش

<sup>1</sup> يراجع كتابنا، د عبد الأمير رحيمة العبود، أزمة النقد الدولي في النظام الرأسمالي، منشورات النفط والتنمية، بغداد 1979، الصفحات 8 – 12.

<sup>2</sup> المصدر السابق، ص 20.

<sup>3</sup> المصدر السابق ص 21 – 24.

<sup>4</sup> يراجع كتابنا، د. عبد الأمير رحيمة العبود، دراسات في الاقتصاد الدولي – عمان 2011، ص 31 - 40

<sup>5</sup> الانترنت: سعر اونصة الذهب gold-price، goldprice.org، تاريخ 2017/12/20.

<sup>6</sup> الانترنت: سعر اونصة الذهب gold-price، goldprice.org، تاريخ 2017/12/20.



## شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK  
www.iraqieconomists.net

### أوراق في السياسات النقدية الدولية

<sup>7</sup> أشار تقرير J.P. Morgan الى أن سياسة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تتجه نحو تخفيض سعر صرف الدولار في الأسواق الدولية عن طريق بيع كميات كبيرة من الين الياباني والفرنك الفرنسي، وقد بدأت عمليات البيع فعلاً في سبيل تشجيع التصدير وزيادة الإنتاج وتزايد المخاوف من حصول الانهيار في أسواق صرف الدولار في الأشهر المقبلة: المصدر: الانترنت بتاريخ 2017/2/15 علامات على انهيار الدولار الأمريكي خلال 2017 - 2018  
www.amanyomag.com

<sup>8</sup> المصدر: الانترنت: الدول الأكثر إنفاقاً على جيوشها في العالم عام 2016 <https://www.argam.com>

<sup>9</sup> المصدر: الانترنت: ويكيبيديا الموسوعة الحرة، قائمة الدول حسب الدين الخارجي. <https://ar.m.wikipedia.org/wiki>

<sup>10</sup> المصدر: الانترنت: احتياطي دول العالم من النقد الأجنبي بالدولار. <http://ar.wikipedia.org/wiki>

<sup>11</sup> المصدر: الانترنت: احتياطيات دول العالم من النقد الأجنبي بالدولار الأمريكي 2016

<http://ar.wikipedia.org/wiki>

<sup>12</sup> الانترنت: تباطؤ نمو الاقتصاد الأمريكي يفاقم أزمة الدولار، تاريخ 2017/6/26.

<sup>13</sup> الانترنت: تباطؤ نمو الاقتصاد الأمريكي يفاقم أزمة الدولار، تاريخ 2017/6/26.